18 أفريل 2023

تحت تأثير المؤسسات المالية الدولية: القرارات الحكومية وانعكاساتها على الأسر في كل من مصر والمغرب

أعلنت الحكومة المصرية نهاية شهر مارس من هذه السنة "نيتها دفع 1000 جنيه مصري سنويا للنساء المتزوجات ولهن طفلين إثنين أو أقل في إطار مساعيها الرامية إلى التحكم في النمو الديمغرافي للسكان[1]".

يندرج هذا القرار في سياق تعاضد جهود مصر منذ عدة سنوات للتحكم في تطور معدلات نمو السكان. من بين القرارات المتخذة نجد حملة "إتنين كفاية"[2]، اذ سعت الحكومة منذ 2018 إلى الإستثمار في خدمات التنظيم العائلي، وتنظيم حملة إعلامية ومن "باب إلى باب واسعة".و إتخذ هذا البرنامج حاليا شكل تحفيزات مالية.

في بيان لها، بررت الحكومة المصرية تبنيها لسياسة تحديد النسل بدوافع اقتصادية أساسا، إذ أن الدولة ستضطر إلى "مضاعفة نفقات البنية التحتية ومشاريع التنمية في الثلاثين سنة القادمة حتى تستجيب لحاجيات النمو الديمغرافي[3]". تطرح هذه القرارات مجموعة من التساؤلات خاصة فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية للنساء، التي تقر بأن "لكل إمرأة الحق أن تقرر بحرية وعن طواعية عدد الأطفال الذي تريد إنجابهم"[4]، وقد أثارت قيمة المنحة (ما يعادل 90 دينار تونسي أو29 دولار أمريكي للعائلة الواحدة) من قبل الدولة ردود فعل الرأي العام[5] . والتساؤل المطروح حاليا هو ما هي رمزية هذا الحافز؟ إن تحديد النسل بتعلة تحقيق النمو الإقتصادي هو في حقيقة الأمر إحدى توصيات البنك الدولي المقدمة لمصر، إذ أعلن البنك الدولي في فيفري الماضي أن "على مصر مضاعفة جهودها للحد من نسبة الإنجاب حتى تستطيع أن تستفيد اقتصاديا[6]".

ومن جهته أعرب البنك الدولي عن مصادقته على اتفاق إطار الشراكة الاستراتيجية مع مصر لدعم الإصلاحات الإقتصادية7، والتي سيتم تمويلها بقرض قيمته [7] مليار دولار أمريكي[8]. من بين مساعي هذا البرنامج نجد "برامج ناجعة للحماية الإجتماعية" لتطوير رأس المال البشري". تجديد هذه الاتفاقية سيواصل دعم برنامج "تكافل وكرامة" الموجه إلى شريحة السكان الأفقر والاكثر تهميشا، والذي إنطلق سنة 2015[9]. تحديد المعنيين بالبرنامج وآليات رصد الأموال ستظل على قائمة أجندة الحماية الاجتماعية رغم الإنعكاسات السلبية والمحدودة لهذه البرامج المنظمة من قبل المؤسسات المالية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو أمر أكدته دراسة [10]معدة من قبل منتدى سياسة الضمان الإجتماعي الشامل.

لقد تبين أن النظام المصري، من خلال سياسة "اتنين كفاية"، قد خير رصد بعض النفقات الإجتماعية لفائدة تحديد عدد الولادات، عوض العمل على تحسين مخصصات الأولاد، التي لا تتجاوز نسبة المتمتعين بها العشر بالمائة من جملة الأطفال المصريين[11].

في سياق عام يتسم بالإرتفاع الغير مسبوق لنسبة التضخم نتيجة لتخفيض قيمة الجنيه المصري (وهي إحدى الشروط الأولية لصندوق النقد الدولي)، أصبحت الإعانة الشاملة للأسر أمرا ملحا حتى للعائلات متوسطة الدخل، التي أصبحت أمام خيارين إما "إطعام أطفالها أو تدريسهم[12]".

تغيير المنوال سيكون أكثر نجاعة من رصد أموال لفائدة البرامج الحمية الإجتماعية قليلة الكلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كبرنامج كرامة في مصر ونظير التونسي "برنامج أمان الإجتماعي"[13]. إن لمثل هذه البرامج تداعيات سلبية جلية، يتمثل في إقصائها لنسبة كبيرة من الشرائح المعنية، وخاصة أثناء الأزمات الخارجية أو الإجتماعية.

إن العديد من دراسات منتدى سياسة الضمان الإجتماعي (ISSPF) أثبتت "أن الطريق إلى الإستثمار في سياسات الضمان الاجتماعي" ستضمن لا فقط حقوق الضمان الإجتماعي، ولكن أيضا سبلا لتحقيق نمو إقتصادي دائم وشامل في عدة دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[14]. تمثل المغرب مثالا نيرا في هذا المجال سنة 2021[15]. بعد الفشل المبدئي لبرنامج تيسير[16] الذي يعنى بالمنقطعين عن الدراسة من خلال رصد منح لفائدة العائلات ضعيفة الدخل منذ 2008، وقد شمل التعميم الأخير للمنح العائلية شكلا من مخصصات الأطفال الأقل من 18 سنة لكل الأطفال الستة للعائلة[17].

في موفي سنة 2022، تبين من خلال تقرير أن تعميم مثل هذه الإعانات له أثر إيجابي على تقليص نسبة الفقر وتحقيق المساواة منذ 2019، على الرغم من أزمة الكوفيد[18].

يجدر التذكير في النهاية أن رصد المزيد من المداخيل لفائدة العائلات والأطفال في المغرب يمثل بديلا للشروط والبدائل المعتمدة في مسألة سياسات الضمان الإجتماعي المحددة من قبل المؤسسات المالية الدولية. إن المحير في ظل الأزمة الاجتماعية التي تعيشها مصر الان هو أن إملاءات المؤسسات المالية الدولية هي ذات أثر سلبي أكثر بكثير من إيجابي على رأس المال البشري، كما أنها تحث الدول التي تمر بأزمات مالية على عدم احترام تعهداتها في مسألة حقوق الإنسان. لعله كان من الأجدر إطلاق حملة "كفاية من المؤسسات المالية العالمية " عوض "اتنين كفاية".

المراجع

1. www.al-monitor.com
2. egyptianstreets.com/2018
3. egyptianstreets.com
4. Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women, article 16
5. www.thenationalnews.com
6. www.thenationalnews.com
7. www.worldbank.org
8. www.republicworld.com
9. www.worldbank.org
10. www.developmentpathways.co.uk
11. www.isspf-mena.com
12. www.lemonde.fr
13. www.developmentpathways.co.uk
14. www.developmentpathways./co.uk
15. www.moroccoworldnews
16. www.finances.gov.ma
17. www.policycenter.ma
18. www.policycenter.ma

الكاتبة: زوي فرنين

CC BY NC SA